

يستط في الديرج والتمتيف وتقال الحركة ان يكون ضا لجا تون وكيف لا وانما حركتها  
انما انها قد دلالة عليها فاجاب بان يم اذا كان في حكم الموقوف عليه لم يكن الموقوف في  
الديرج بل في الاستدراج فتمت في هذا وانما حركتها على الساكنين كما في واحد  
الثان يشتر الدال وحذف الهمزة وما ذهب اليه الراجح في ذلك في كتابه  
هو نظير ما ذكرناه انتم كما في الشرح فقولهم في قولهم لهما وفيه ما ذكره في قوله  
ان الرد والاشارة التي ذكرتها في بيان زهرة من ما انبثت في ابداله من الضمير العباد  
الها ولا يتغير الاثنان وهو لبيان الموضوع لئلا يحال صلته ذكره هناك وليس بات مرنا  
توله تنبيهه وقد يكون الموضوع لا يتبع الاعلى وجهه مرجوح فلا يخرج على محذره  
تكرار ايم عام وعوام وكذلك نفي الموشير في الشرح هذا اعتراف من المصنف  
هذه القواعد المنوطة غير فضيحة تكون الاستدراج الاعلى وجهه مرجوح ولا ينبغي  
الاعتبار مثله وانما ليس في كلام المصنف اعتراف بان هذه القواعد غير فضيحة كما في  
الاثر فيه اعتراف بانها مرجوحة ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة **توله**  
في قول القائل ض من يمشي المشي وفيه ضعف من جهة اسكان اخر الماض ولان في ضمير  
المضارع انه منوم من الفعل وانما يتغير المشي مع وجوده وقيل ضمير  
اصله يمشي سكون ثانيا وفيه ضعف لان النون عند الجيم تحذف لا تدغم ذكره في  
الضعف لا يوجد في اللام والراء ولا يتغير في الالف والهمزة في قوله ان ما  
ذكره المصنف في قوله لا يعد في تخفيفه بالاسكان ولا يتغير ايضا في اضافة المصدر  
تمام القائل لان اقتضا الفعل للمضارع من اقتضا المشي المشي به لان كل فعل لا يتم  
لا بد له من مصدر الا كما سئل في قوله تعالى انما سئل في قوله تعالى انما سئل في قوله  
خصوصا في موضع يكون المفروض منوطا بذكر الفعل وهو المنتهية ههنا وانما انشده  
المصنف متصفا فاعل نصب المومنين بالفعل لان المعتد سقايم سقايم سقايم سقايم  
ينبغي المومنين منقولاً به ضمها ونقطة في نحو المومنين او تقول في فعل مضارع  
ادغم نونه في الجيم واضله نجي وتقول هذه القواعد تدل على جواز هلا دغام قال في العروة  
توخذ من التران المعجز بضمها وقول من يقول سله لا يجي عن العرب سحر  
الاله احاط بجميع كلام العرب فيه تحجير واسع وكيفية الاحتجاج والاحتمال  
باقوال نقلها عن القريبين لا يعتمد عليه بلمله او لعدم عد التمه اولها لعله في الة  
وتركها والذات ك ما ثبت تواتره عن من ثبت عن النبي عن النبي وهو رسول الله  
صلى الله عليه وسلم افصح العرب في قوله تعالي اما حق نزلنا الذكر واناه لما خلق  
فان تلت القراءات السبع بتواتره فيما لم يكن من قبيل الادا واما ما حصر في قبيل الادا  
كالمه والاحالة وتخفيف الهمزة والارغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب في اصوله  
وذكره غيره قلت نعم لعل لا يكون لتل العترة هذه الاشارة اقل من فاقلي العترة

والاثر



صدره بيت مجزء هدا وبالمساء والعلاط والهدو وبم العا واله الاوتشديدا  
الوا ومصدر هدا بالمرزها وهدوا وبالمساء متعلق بنا دي والعلاط بل عين الهمزة  
المسورة في قوله والظالملة في اخره مصدره عطله بشراد اذكره وفي الشرح  
ومرعه الكو فيقول انه لا حذ في يشل هذا البيت وان لا الحذورة اولا في في الهجاب  
تدم اعترافا ليني ونية تقدمنا في جملة على جملة اضري مع انه لا يتا في قوله تعالي  
فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيما تحديتهم انق **توله** وتقول اذا ما اطلقوا الى اخره  
هذا البيت للمؤمن ثوب وفي الصالح والمخل بتبع الخا لجمعة مشد ام شاعر  
يقال لا اعدله حتى يوبت المخل بما يتا الحق بوب القارظا العتري وفي الشرح واظنه  
يعني المخل احد القارظين الذين خرجا في طلب القارظا ثم رجعا تاملوا انك  
او بوب القارظان قال ابو ذؤيب وحتى يوب القارظان كلاهما وينشر في البيت عليه  
لوايل وفي شرح الكافية بعد ما ذكر سبب المعاري اذ لا يذون فذ الغنم وحرف  
الغني وهما في غاية الخرابه انتهى وفي الشرح وجماعة من النخاع يرونه من احد فنت منه  
لاننا في ذؤيب وانما الغنم وسهم الم والمظاهران لا يمان ملكه اوي يكون من قبيل  
ما ثبت هذه في قياسا باعتبار حذف لا في جواب العتم **حذف ما العافية توله**  
فوايه ما نكلم الى اخره في الصالح في التوق الموافقة بين الشين كالا لغام بقا  
حلوته ورفق عتاله اي لسان كماله لا يفضل فيه وفي الشرح يحتمل ان يجعل  
توله بمقتد من حولا به والما زايد وما المذكورة نافية في الموضعين والمضارع  
تنازعا وحذف المفعول من احدهما فلا يحتاج الى تنوين لانما جنة والامر صولة  
**حذف في المصدرية توله** وانما يتقدم المجروران بعينها لانها ام الباب فيها او في الجوز  
هلا بيان لوجه تعدد المجرور وفيه اشارة لوجه الرد على السعالي **حذف**  
**اداة الاستئنا توله** لا اعلم ان احدا اجازوه الاستهبي في الشرح هذا عجيب  
جد اكيف لا يعلم المصنف احدا اجازه غير السهبي والمسيطة في التمهيل وقد كتبت  
سده نسخا ولاءه لحواسني وفيه في باب التنزاع وخوما قام وقد اريد بحول  
على حذف لا على التنزاع خلافا لبعضهم يعني ان التعديل ما قام الا اريد وسما  
تعدله لا يربى نزل هذا من غير حذف اداة الاستئنا والمستقي جديا وقد صرح  
ابن الحاجب بالمسئلة ايضا واختار فيها ذلك اجاها محمولة على الحذف و  
التنازع انتهى فقول هذا لا يرد على المصنف فان مراده حذف اداة الاستئنا وحدها  
وتأويله ذلك ان الاصل لا تقا لالا لان يثا الله وحذف الموق ككثير من حذفها  
لذلك في نفي لا الا يثا الله بخذف اوي اذ ان الاستئنا في نفي الا ان يثا الله فتاويك الية  
على هذا من حذف اداة الاستئنا وحدها لكن بعد حذف المشتق الذي هو قول لا يح  
في حذفه **توله** فتضمن ملامه هذا اعتراف من على السهبي بانه قررا لاية من حذف